

## سيكولوجيا إنتاج الرثاءة في المدينة العراقية

فارس كمال نظمي

المدينة بوصفها قيمة سوسيوجمالية هي اختزال لسيكولوجيا الزمن الماضي الذي انبثقت منه تلك المدينة بحسب ضرورات التطور التاريخي. وبمعنى أدق، المدينة هي "الإنسان" وقد انصهر جوهرياً في ديناميات المكان المتمدين. فالتمظهر المدني تشد دلالاته وتزداد عمقاً وتنوعاً وتغاييراً وسمواً كلما استطاع الوعي الاجتماعي أن يجعل من المكان مناسبةً لفتح الجمال وإكسابه غاياتٍ إصلاحية. وبحسب هذه الرؤية، فالمدن الكبرى، ومنها العراقية، رمزانيته التي يمكن اختزالها بثلاثة عناصر أنثروبولوجية: أولها سيمولوجيا اللغة بشقيها الدارج والفصحى؛ وثانيها المنتج السلوكي التقليدي والفكري الثقافي؛ وثالثها معمارية المكان الذي أنتجه الحراك البشري المدني عبر الزمن. وتتمايز هذه العناصر الثلاثة عمقاً أو سطحيةً، وضوحاً أو غموضاً، جمالاً أو قبحاً، عقلنةً أو اسطرةً، أنسنةً أو رثاءةً، بحسب أنماط السلطتين السياسية والاجتماعية اللتين سادت في أي مدينة عبر حقبة زمنية معينة. وبهذا المعنى فالمدينة العراقية تستمد طاقتها الرمزية بقاءً أو اندثاراً من مصدرين: ذاكرتها التاريخية المؤنثة بالمآثر والخطايا، وتركيبتها النفسية الأنثوية ذات المرجع السوسيوسياسي.

### أ. التطهير الثقافي في المدينة العراقية

ازدهرت الرموز المدنية لبغداد في أربعينات وخمسينات القرن الماضي، لغةً وثقافةً وعماراً، حينما سادت النخبوية السياسية التكنوقراطية إلى حد كبير، وحينما تطورت السلطة الاجتماعية إلى حد إنها وجدت أن لا تعارض بين القيم الدينية والممارسات الجمالية في مجمل الحياة اليومية للأسرة العراقية.

تلك كانت لحظةً نوعيةً توهجت فيها الذاكرة الاجتماعية ببعديها التاريخي والثقافي، فاتضحت الهوية المدنية الحداثوية إلى أقصى حدودها الرمزية (اللهجة البغدادية، والمقام البغدادي، والمطبخ البغدادي، والمقهى البغدادي، والحانة البغدادية، والعمارة البغدادية، والصناعات الشعبية البغدادية، والتقاليد البيئية البغدادية، والأهم من كل ذلك الشخصية البغدادية). وما كان ينطبق على بغداد، انطبق أيضاً على بقية المدن العراقية الكبرى.

أما اليوم، فنجد انحساراً مريراً في الطابع الحداثوي للمدينة العراقية -باستثناء مدن إقليم كردستان- إذ يجري كل يوم تجريف قدرتها على إنتاج الأنسنة، بل تقويض هويتها حد التصحر، وتغيب علامات الدالة على تلاحق التاريخ بالمكان. ويُعزى هذا التجريف إلى المحو المنظم الذي تعرضت له الذاكرة التاريخية العراقية (1) على يد احتلالين خضع لهما المجتمع العراقي المدني خلال العقد الأخير: الغزو الأمريكي، وسلطة الأسلمة السياسية (2).

### ب. مفهوم إنتاج الرثاءة

لكي يكتسب التحليل العلمي شموليته لكل أركان الظاهرة العراقية، فلا يجب أن يكون مقتصرراً على التوكيد المزمّن بأن ما يحدث اليوم في العراق من تخريب مريع للجوهر الإنساني إنما يُعزى كلياً إلى انبعاث النزعة الطائفانية التفتيتية وقضم الهوية المواطانية التجميعية. فالفتل السوسيوسياسي بتأسيس دولة متوازنة تلبي حقوق كل مكوناتها المجتمعية، لا يفسر لوحده كل هذا التكتيل بالكرامة الأدمية للعراقيين، بل يجدر أيضاً الحفر عميقاً في البنية النفسية للنخب المتأسلمة المتصارعة على السلطة، والتي دأبت على إنتاج الرثاءة في الحياة المدنية على نحو سادي وقصدي وفريد من نوعه في التجربة البشرية.

وبمعنى أكثر تحديداً، ينبغي الإقرار أن ثيمة "الصراع السياسي ذي الطابع المذهبي-المناطقي" لا تقدم تبريراً عقلياً كافياً لجسامة الخراب المتحقق في الحياة العراقية المدنية، ما لم يأت هذا التبرير

مصحوباً ببحث الأراضية الثقافية والقيمية التي استمدت منها هذه النخب المتأسلمة أنماطها السلوكية في إدارة الصراع وتسيير شؤون البلاد.

فإذا كان مفهوماً أن للمشروع الأمريكي أهدافه الاستراتيجية المتمثلة بسياسة "محو أو إنهاء الدول" Ending of States في منطقة الشرق الأوسط ومنها دولة العراق، لغايات اقتصادية عولمية بعيدة المدى، فإن المشروع الطائفاني الذي شرعت به أحزاب الإسلام السياسي بتدبير أمريكي ابتداءً من العام 2003م، قد تعدى في مداه مسألة الاستحواذ الأناني على السلطة، إلى قصدية غدت أكثر وضوحاً بمرور السنين، تلك هي تخدير الوعي الاجتماعي العقلاني، وصرفه عن تبني غايات تقدمية للحياة إلى حد ممارسة سياسة يومية منظمة لتثويبه المدينة العراقية وترثيتها بأدوات أساطيرية تعمل على تسطيح الأداء البشري وتجريده من حقه الطبيعي في إدراك الجمال وإنتاجه؛ بمعنى اختزال النوع البشري إلى حاجتين فقط لا ثالث لهما: الإشباع البيولوجي الفج، والتقرب النفعي من السماء!

فأصبحت المدينة العراقية مختزلةً بسلوكين أو علامتين جمعيتين فقط تنتج إحداهما الأخرى في متوالية سقيمة: الهضم المعدي والتدين الزائف؛ وتوقفت عن كونها احتشاداً بشرياً منتجاً للأنسنة. فتراجعت كل مظاهر التحضر والحداثة عبر تهشيم أغلب الرموز المميزة للهوية المتقردة لكل مدينة، وإعادة إنتاج كل المدن العراقية جمعياً بمظهر لاهوتي أو قبائلي موحد رث يلغي التعددية والتمظهر الرمزاني المتميز، ويختم الجميع بختم القطيع التائه في صحراء العيب الوجودي المر. وكل هذا يحدث متزامناً مع هدر عشرات مليارات الدولارات المخصصة سنوياً لتطوير تلك المدن، إذ يشفطها الفساد المتوحش إدارياً ومالياً.

من هنا يكتسب مفهوم "سيكولوجيا إنتاج الرثانة" Psychology of Shabbiness أحيته الابتدائية في أن يُشَقَّ ويُبْنَى بوصفه وظيفة مقترحة من وظائف سلطة الإسلام السياسي المتبلورة في بنية سيكوسياسية فاعلة في المحافظات والمدن العراقية ذات الأكثرية العربية بعد العام 2003 (3)، إذ يقصد بـ"إنتاج الرثانة": تجريد المدينة من ذاكرتها الجمالية المحببة لسكانها مكانياً وبصرياً وعاطفياً، عبر محو كل الشواخص المادية الدالة على تلك الذاكرة (أبنية فولكلورية، وشوارع تراثية، ومقاهي، ومنزهات، وحانات، ومسارح، ودور سينما، ومكتبات، وحرية ملابس، وتجول آمن، وأمسيات ثقافية، وسهرات اجتماعية)، هدماً أو إهمالاً أو تناسياً أو إخفاءً أو تشويهاً أو حتى نزع "الشرعية" عنها عبر آليات "التكفير" العلنية والضمنية. وكل ذلك يأتي مترافقاً مع إفراغ المدينة من وظيفتها الوطنية الإنسانية المعهودة، وإحاقها بماضٍ تاحري غيبوي، وإغراقها بطوفان من الفضلات والقمامة المتناسلة.

وقد أصبحت بغداد اليوم المثال الأكثر وضوحاً وأساوية لإنتاج الرثانة (4)، بحكم قيمتها السياسية والتاريخية، دون أن ينفي ذلك جسامه الضرر الذي أصاب بقية المدن العراقية. إن إنتاج الرثانة بهذا الإصرار والثبات، سواءً من الحكومة المركزية في العاصمة أو من الحكومات المحلية الخاضعة في غالبيتها لسلطة الأحزاب الدينية في المحافظات ذات الأكثرية السكانية السنية أو الشيعية، أو بتأثير الميليشيات الداعمة للسلطة والجماعات التكفيرية الساعية لتقويض الدولة، إنما يؤشر بجلاء أن ثمة منطقاً نفسياً متيناً يكمن خلف هذه النزعة العصابية المستحكمة.

لذلك يتجه التحليل الحالي في تفسيره لسيكولوجيا إنتاج الرثانة إلى تبني فرضية وجود نزعة هدمية Destructive Trend لا شعورية ذات جذر ثقافي وقيمي نشوئي، تكمن في أداء الإسلام السياسي العراقي. وهي نزعة تكوينية متجذرة لا تتناقض مع وجود عوامل تفسير سوسيوسياسية أخرى معروفة، كالإفراغ السياسي بعد الاحتلال الأمريكي 2003م، والصراع ما قبل المدني على السلطة، وتأجيج الطائفية السياسية، وانفلات التطرف الديني الدموي محلياً وإقليمياً، واستفحال الفساد المؤسساتي، واعتلال التيار اليساري، وتأثير المتغيرات الإقليمية ودول الجوار.

وبتعبير أكثر أكاديمية، إن "عقدة" نفسية مركبة متعددة الأبعاد (تشمل مفاهيم الجمال والنظافة والمستقبل والوطن) باتت تتحكم بالسلوك السياسي المنتج للرثانة لدى هذه النخب والحكومات والجماعات المتأسلمة.

### III. العُقد النفسية الأربعة المنتجة للثلاثة

#### 1- عقدة الجمال

المتأسلمون سياسياً يناورون تهشّمهم الداخلي بأن يسعوا لإنتاج عالمٍ رث على شاكلتهم. فأعماقهم لا تستريح إلا بأن تقدّف قيحها ليلوث الآخرين، فيحلُّ "الاتزان" عندها بين الداخل والخارج. (ما عدتُ القبيح الوحيد، فما هو حولي لا يقلُّ قبحاً وراثته عني!).

إنهم يكرهون الفن لأنه يُشعرهم بخوائهم واندثارهم وعجزهم المرير الممتد إلى ظلمات سنوات طفولتهم المشوهة. فأولى تمثلات الوعي الاجتماعي لديهم ارتبطت باستشعارهم المبكر لـ "عدائية" العالم وقبحه نتيجة قسوة المحيط الأسري والاجتماعي وقمعه لحاجاتهم الطفولية الأولية للأمان والانتماء والحماية. فكان ذلك هو الإرواء الأول لبذار التسلطية والشكوكية والهدمية والسيكوباتية في شخصياتهم. وحين بلغوا سن الرشد، وجدوا بحكم بيئتهم المحافظة أن الدين السياسي يوفر خداعاً لفظياً وعقلياً "متيناً" يمنح صاحبه "تفويضاً" من الله لفرض "الفضيلة" و"الصواب" على عباده. فاعتنقوه دفاعياً، ليسمحوا لعقدة مقت الجمال المطمورة فيهم أن تجد متنفساً شاسعاً للتلبية، فباتوا يقرنون الموسيقى بالذيلة، والرقص بالفسق، والسينما بالإباحية، وحرية الملبس بالتهتك، والعلاقات العاطفية بالشيطان، وجسد المرأة بالعورة، والرسم والنحت بالإشراك بالله، والنشاطات الترفهية بالعزوف عن ذكر الله.

وهكذا يصبح حظرُ الفن "تعبيراً" عن الإرادة الإلهية. فالإيديولوجيا القمعية هنا تغدو تعبيراً مباشراً عن السيكلوجيا المعتلة؛ فتختلط الحقائق بالأوهام، والبديهيات العقلية بالسفسطة اللغوية، والحقوق البشرية بالمحظورات اللاهوتية. وعندها يبرد قلقُ القبح الداخلي لدى دعاة تديين السياسية، إذ يستعيدون اتزانهم الانفعالي كلما أطلوا من الزجاج المظلل لسياراتهم المصفحة، ليرمقوا باستغراب وبلادة أطلال القحط العمراني لبغداد، وملامح التصحر الحسي والفتور الانفعالي في وجوه مواطنيها الذين ما برحوا يهرعون لانتخابهم كل أربع سنوات!

ولأن كل الشواهد الجمالية للحضارة هي نتاج لحرية العقل في أسلوب تأويله لمدرجاته الذاتية والاجتماعية، فإن عقدة الجمال لدى المتأسلمين لا بد أن تتسع في مضمونها الاعتلالي لتشمل أيضاً خوفهم من الحرية وهروبهم منها. ولعقلنة هذا الخوف وإنكاره عملوا على تسويغهم و"شرعنته" عبر ترويع الناس بإملاءاتٍ "إلهية" المصدر.

فعدائهم للجمال هو استنطاق سلوكي لهاجس باطني عميق هو التطير من الحرية وتجنبها نظراً لما تلقىه على الفرد من مسؤولية الاستجابة لمتطلباتها، كالمبادرة الذاتية واتخاذ القرارات الفريدة والتفكير غير النمطي حيال الوضع البشري. (نحن المتأسلمون نكتفي بدوافع الجوع والجنس وحياسة الممتلكات، إذ لم نتدرب أن نكون أحراراً في ممارسة دوافعنا العقلية ونزعاتنا الجمالية. وعلى كل الناس أن يكونوا مثلنا لنلا ينكشف عقمننا!).

إنهم يكرهون ويحاربون أيّ نتاج جمالي حر قابل للانتشار بصرياً أو سمعياً في فضاء المدينة، فقط لأنهم يدركون باطنياً أن انشغالهم الوسواسي بهدم العالم، هو "الملاذ" الوحيد الذي يجنبهم مواجهة انهدامهم الاعتباري أمام ذواتهم!

#### 2- عقدة النظافة

اقترن صعود الإسلام السياسي في العراق بتحول بغداد وبقية المدن العراقية إلى مستودع هائل للقمامة والفضلات البشرية والمياه الآسنة، إلى جانب الغرق الدوري لمساحات سكنية شاسعة بفعل مياه الأمطار والسيول، في انهيار مريع للبنية التحتية الصحية وتدهور محير للوعي البيئي لدى المجتمع والدولة على حد سواء.

فإلى جانب عوامل الفساد الإداري وأزمة الضمير المهني التي تعوق عمل المؤسسات الخدمية المختصة بإجراءات التنظيف وتدوير النفايات وصيانة شبكات المجاري، فإن ثمة مناحاً سيكولوجياً رثاً أشاعته السلطة، يشجع على تحلل السلوك الاجتماعي في الأماكن العامة، بما يجعل الفرد شديد القسوة تجاه بيئته، وغير مبالي بما يصيبها من أضرار عمرانية وصحية جراء ممارساته اليومية التي باتت

تتعامل مع الرصيف والزقاق والشارع والمبنى كما لو إنها مزابلٌ متاحة لنفاياته وفضلاته لا معالم للعيش الحضاري المشترك.

ولعل أدقّ عاملٍ يفسر تقبّل الجمهور لهذا المناخ الرث هو تفويضُ نزعة المواطنة لديهم، أي انحسار مبدأ تغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية لدى الفرد العراقي في إدارته لشؤون حياته اليومية المتصلة بحياة الآخرين؛ فضلاً عن تلاشي مشاعر الندم أو الأسف لديه جراء ما يسببه للآخرين وللبيئة من أضرار.

ويعزى ذلك إلى طقوسيات "التدين الزائف" التي أشاعتها الأسلمة السياسية، وما وأدته لدى الفرد من كسل التعويل على غيبيات ما وراء الحياة بدل احترام ما يزخر به الواقع من ملموسات وضرورات، ومن نزوع الفرد لاستبدال فكرة الوطن الدنيوي المشترك بفكرة مملكة الدين الماورائي، ومن إحلال علاقته "النفعية" بالسماء محل ضميره الاجتماعي المراعي لحقوق الآخرين، ومن تشبعه الإدراكي بلا معيارية الوجود الاجتماعي (الأنوميا) حوله إذ تُتأب الرذيلة وتُعاقبُ الفضيلة كل يوم! وكل هذا كان يعني تراجع عقلانية الفرد العراقي، وتدهور شعوره بالمسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن تنامي حقه اللاشعوري نحو المكان المديني العام بوصفه ترميزاً لوجود "أثم" اغترب عنه كلياً بما جعله "عدواً" يستحق الرجم بالنفايات.

ويشدد الرجم هذا على نحو خاص بالتزامن مع اشتداد ميثولوجيا طبر الرؤوس وضرب الزنجيل، في "كرنفال" ماسوشي فريد للتكثيف بالذات وامتدادها المديني معاً، على نحو يقع على النقيض تماماً من الجوهر الحداثوي للفكر العلوي المبشر بإعلاء كبرياء الإنسان وصيانة عقله وكرامته، إذ يجري بطريقة مأسسة تحويل طاقة الإحباط والمظلومية لدى الجموع بعيداً عن المصدر الأصلي للجور والإذلال ذي المعالم غير المحددة، وتوجيهها نحو هدف بديل ومحدد وفي متناول اليد: أي إيذاء الجسد ومسح المدينة! وبعد انتهاء كل كرنفال طقوسي، يعود ملايين الفخورين بـ"مصائبهم" و"ذنوبهم" إلى بيوتهم، تاركين أطنان نفاياتهم تلطخ وجه عاصمتهم ومدنهم وذاكراتها ببقع البيولوجيا النتنة! وحيال كل ذلك، لا تبذل السلطة المتأسلمة أيّ جهود حقيقية منظمة لمكافحة هذه القمامة المتسرطنة في واحدة من أعرق الحواضر البشرية، بل يبدو أن هذه القمامة توفر "مبرراً" سياسياً بعدم استتباب الأوضاع، ما يجعلها (أي السلطة) مالكة لـ"مشروعية" البقاء في أوضاع طارئية كهذه. وبمنظور تحليلي أشد جذرية يطال الأداء النمطي لهذه السلطة، فإن اتساخها الباطني يولد مشاعر ذنب فادحة لا يمكن الحد منها إلا بنقلها لهذا الاتساخ إلى الخارج؛ أي يتم تخفيف وصمة الذنب لديها عبر تقاسمها مع العالم، وعدّها غير مقتصرة على الذات فحسب. وهنا تنشط ميكانزمات النقل والإبدال الدفاعي، فيكفّ الاتساخ النفسي عن اجترار الإثم والندم، ويجد له فسحة تسويغية صلبة، ما دام المحيط البشري والبيئي والمديني تغرقه الأوساخ والنفايات!

### **3- عقدة المستقبل**

أصبحت بغداد في العهد الإسلامي الحالي مقبرة للأبنية المنخورة والسيارات المتفحمة والأشلاء البشرية المعجونة بالإسفلت، نتيجة التناحر الطائفي الدموي حول مفاهيم وهمية ماضوية لا وجود وظيفي لها إلا في أذهان أمراء أحزاب وجماعات مُستدّينة، مدمنين على تعاطي تلك المفاهيم القابلة للدحض من أي عقل بسيط يحترم الإنسان والزمن.

فأصبح العيش في بغداد يعني من الناحية الوجدانية مكوثاً اغتريبياً وسط مشهد صراعي ينبعث من ماضٍ افتراضي خلافي دارت أحداثه حول أحقية السيادة المذهبية "المدعومة" من الله. فلا مناص أن يغدو المستقبل "سخفاً" أو "ترفاً" ما دمنا لم نجد حلاً بعد لمعضلات الماضي "الجوهريّة"، بل وتصبح مغادرة الماضي نوعاً من "الإجحاف" أو "الخيانة" للإسلام عموماً وللمذهب الفلاني تحديداً.

أثبتت تجربة الحكم في العراق ما بعد نيسان 2003م أن الدين السياسي يفتقر كلياً إلى حاسة المستقبل، وجزئياً إلى حاسة الحاضر. ويتفصيل أكثر، فإن تحويل الدين من منظومة عقلانية أخلاقية إصلاحية إلى منظومة أساطيرية ابتزازية للضعف البشري لملء فراغ إيديولوجي وتبرير عجز عن

التعامل مع الأزمات المجتمعية والدولية المتفاقمة، إنما ينطوي على قصور تام في وظيفة إدراك الزمن لدى النخبة الثيوقراطية التي غرزت أنيابها في عنق العراق.

فالوعي الجمالي والأخلاقي بالمستقبل يمثل أسمى القدرات العقلية المتحققة في نسيج القشرة الدماغية البشرية التي هي أرقى ما أنتجته الطبيعة في جدليتها التطورية عبر ملايين السنين. وحين تعجز أي سلطة سياسية عن إدراك أن سهم الوجود الفيزيائي والسوسولوجي للحياة البشرية يتجه إلى الأمام لا إلى الوراء، فإن ذلك يعني إكلينيكياً إنها مصابة بـ"عُصاب الزمن" لأن فينومينولوجيا المستقبل غائبة عن تخطيطها السياسي.

هذا الاختلال في الإدراك الزمني يعبر إما عن قصور معرفي معلوماتي - وهو نادر الحدوث-، أو في الغالب عن تلهية لعقدة خواءٍ مريرة تجد في النكوص والتقهقر والاجترار أساليب "مُتلى" لإنكار فشلها في التعامل مع تحديات الزمن القادم، لا سيما تلك التي تتصل بالشأن الدولي البالغ التعقيد والتشعب.

وهكذا ينبري المتأسلمون اليوم للتصدي لمهمة استرجاعية "مقدسة"، هي "حراسة" الحقيقة اللاهوتية و"إبرازها" و"إعلانها" و"صيانتها" و"تثبيت" دعائمها، حتى لو اقتضى الأمر سفك دماء المغايرين في الديانة أو المذهب، أو تفتيت النسيج المجتمعي، أو هدم ركائز الدولة المنظمة للحقوق والواجبات، أو شطف ثروات البلاد بمسميات فقهية "مُشرّعة".

إنهم مستعدون أن يغمروا الزمن الاجتماعي برمته بشتى وسائل التعويق والتقويض المستندة إلى حُجج "إلهية" مصدرها الماضي "الإشكالي"، فقط لكي لا يكونوا مضطرين للحظة واحدة أن يواجهوا رعب الإقرار بأن للمستقبل أرجحيته التأثيرية بوصفه الواقع الحتمي القادم، إذ سيكشف هذا الإقرار فوراً عن إصابتهم بعنّةٍ مطلقة حيال مهمة مُنتظرة جسيمة هي بناء المؤسسات وإعمار الحضر والريف وإغناء الاجتماع البشري.

#### **4- عقدة الوطن**

"الوطن" مفهوم تجريدي انتمائي يشمل المكانَ البشري معجوناً بذاكرة سوسيوثقافية محددة تجعله متمائزاً عن بقع بشرية أخرى. وبهذا المعنى، فالبيت ووطن، والمحلة ووطن، والمقهى ووطن، والزقاق ووطن، والأصدقاء ووطن، والعدل ووطن، والمدينة ووطن. وحينما يعجز المرء عن تمثّل وطنٍ ما في أعماقه، فمصيره المنفى النفسي: إما ببُعده الوجودي المتسامي، أو ببُعده الاغترابي العدائي. وبالعكس، حينما يتحقق الوطنُ وجدانياً في أذهان العوام والنخب القاطنين في إطار مجتمعي معين، فإنه يصبح وقوداً أساسياً لنشوء "الدولة-الأمة" المنشودة؛ وتلك قفزة نوعية متقدمة في إدراك غايات الحياة لدى تلك الجماعة البشرية.

في العراق، لا يشعر المتأسلمون سياسياً بعراقيتهم إلا حين يتعلق الأمر باقتسام مناصب السلطة وغنائم الدولة، واستصدار سندات الملكية وجوازات السفر الدبلوماسية. فالوطن لديهم مفهوم سياسي لا هوياتي، يمكن تعظيمه تفاخراً والتباكي عليه حزناً والحديث عنه تحليلياً في وسائل الإعلام بلا حدود. أما الوطن الجيوسيكولوجي فلا مكان له في دوافعهم وأدائهم لأنه يعني إلغاءً فورياً لأحقية تذهبهم التفتيتي والمؤسّطر بسرديات الماضي.

الأسلمة السياسية في جوهرها الفلسفي تعني إلغاء المفاهيم التطورية المتدرجة للوجود البشري، وإلباس هذا الوجود مسمياتٍ إطلاقيه ماورائية تلغي نسبيات المكان والزمان الذي انبثقت منه موضوعياً تلك المفاهيم، وحشره في إطار تنظيمي ثيولوجي مستمد من "إرادة" الله. والوطن هو واحد من هذه المفاهيم التي تستهدف الأسلمة السياسية تقويضها، بوصفه فكرة تطورية في الذهن البشري تكتسب معناها العاطفي-الاعتباري في نفوس الناس من جهة، ومعناها المؤسساتي-التنظيمي في إطار دولتي مكاني من جهة أخرى.

فإعلاء المفهوم الجيوسيكولوجي للوطن يعني قبولاً نفسياً ضمناً بتجاوز أمن بين كل النقائص العرقية والدينية والمذهبية والعقائدية والطبقية. وهو ما يقع بالضد تماماً من ايدولوجيا الأسلمة السياسية

القائمة على مسلمتي "احتكار" الحقيقة، وامتلاك "مشروعية" تولى زعامة المجتمع بكل تنوعاته التكوينية المتميزة.

ولذلك، فإن مسألة وجود مدينة عراقية مزدهرة تتجاوز فيها بأمان وتوافق كل العقائد الدينية والخيارات المذهبية والأصول العرقية والاتجاهات السياسية والقيم الاجتماعية، إنما تعني تهديداً كاسحاً بانكشاف العقدة النفسية الأساسية الضمنية التي ينطلق منها المتأسلمون: ((إن وطننا الوحيد هو المنفى الذي نؤسسه في حياة الناس، لأننا سنظل منفيين وغرباء ما دام للناس وطن!)).

إنهم استبدلوا خيار "الوطن" التجميعي المحدد سياسياً وذهنياً، بخيار ميتافيزيقي تشبثي لا حدود واقعية له لا سياسياً ولا ذهنياً. لقد ورطوا أنفسهم بأن أصبحوا "وكلاء" الله لتنفيذ "أحكامه" الأزلية في إطار سياسي نسبي متغير. ففقدوا بذلك إلى الأبد فرصة أن يكونوا وكلاء لوطن يمنح العدل والأمان والكرامة لهم ولكل الناس.

فمثلما ترعبهم مفاهيم الجمال والنظافة والمستقبل، يرعبهم مفهوم الوطن لكونه وعاءً إدراكياً وقيماً شاملاً للمفاهيم السابقة، وكونه يذكرهم على نحو لاشعوري بمنفاهم الاغترابي وبطارئيتهم ووقتيتهم وزوالهم القادم.

فعقدة الوطن تحركهم دفاعياً في كل صراعاتهم السياسية "المستعصية" لإدامة هدم بغداد (رمز الوطن) وتجذير الرثاثة فيها سياسياً وجغرافياً وحضارياً ووجدانياً. فبهذا الهدم والتراثيث وحدهما يجدون إرضاءً مريحاً لا واعياً لخوائهم التام من أي جذور انتماء نحو أي قيمة مدنية عقلانية.

#### IV. خاتمة

الأسلمة السياسية في العراق قد لا تدرك إنها كارهة للوطن ولبغداد وللمدينة، لأنها مستغرقة كلياً في عُصابها السياسي الناجم عن عُصابٍ حضاري شامل أنتجه تلاقح مشوه بين رأس المال وتطور الدماغ البشري. ولأنها عاجزة عن امتلاك الحد الأدنى من القدرات النفسية الصحية اللازمة لإدارة أي مؤسسة مهما كانت صغيرة، فإنها مرشحة في المنظور المتاح لانتحار سياسي كامل دون أن تستيقظ من وهماها الابدستمولوجي الغامر بأنها وحدها القادرة على إلحاق قوانين الأرض بقيم السماء! وحتى تحين لحظة الانتحار هذه، وترتخي أنياب الأسلمة عن عنق العراق، سيظل المكان العراقي الميت وعاءً لتخثر الزمن القادم الحي!

#### هوامش:

(1) لا بد من التذكير أن "السلطة البعثية" (1968-2003)م كانت الرائدة في محو الذاكرة التاريخية للعراقيين عبر حشوها بسرديات أحادية البعد عن ميتافيزيقا الأمة والقائد و"الرسالة الخالدة"؛ غير إنها في الوقت نفسه أولت اهتماماً غير قليل بتطوير المعمارية المدنية لبغداد ليس لكونها تعبيراً عن نماء اجتماعي مضطرد، ولكن بوصفها تجسيداً بصرياً لا تخطئه العين لـ "المجد" الذي "بُعث" قدرياً على يد تلك السلطة!

(2) ينفتح مفهوم "سلطة الإسلام السياسية" في هذا النص على مديات تتجاوز حدود النظام السياسي الحاكم، إذ يقصد به كل العوامل المتحركة والموجهة للوعي الاجتماعي للناس سواء كان مصدرها السلطة السياسية المباشرة أو السلطة الاجتماعية الضمنية المتغلغلة في المفاصل الرئيسة للمجتمع، أو ايديولوجيا التكفير للجماعات الدينية المتطرفة الضالعة بالقتل والتفجير. فقد أفلحت الأحزاب الإسلامية (السنية والشيعوية) القابضة على السلطة السياسية في بغداد منذ العام 2003م بإعادة إنتاج جزئي للسلطة الاجتماعية على شاكلتها (أي أسلمتها) في أغلب المحافظات العراقية العربية، ما يفسر انحسار

النزعة المدنية في الحياة اليومية. فالتيار الاحتجاجي اللامدني الناشط في المحافظات ذات الأكثرية الديموغرافية السنّية يبدو في إطاره العام منبثقاً من ذهنية تأسلمية- عشائرية لا دولية على الرغم من تنوع نزعاته العاطفية بين مطلبي الأقلية الطائفية والمركزية الوطنية. كما إن أغلب التحركات الشعبية المطالبة بالخدمات والعدل الاجتماعي ومكافحة الفساد في المحافظات ذات الأكثرية الديموغرافية الشيعية، لا تخرج عن كونها فعلاً إصلاحياً داخل عباءة الإسلام السياسي الشيعي، كالتيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى وبعض منظمات المجتمع المدني ذات التوجهات الإسلامية. أما القاعدة المدنية للديمقراطيين واليساريين والشيوعيين التي تقع بالصد من خيارات أسلمة الدولة والمجتمع، فتبدو محدودة الفاعلية والتأثير سواء في بغداد أو بقية المحافظات، إذ أصبح أغلب العراقيين يفضلون الصمت أو الاحتماء بمظلة طائفية مشخصة بدل الاحتماء بمظلة وطنية "غامضة"، في إطار عملية غسل دماغ جماعية خضع لها المجتمع، جعلته يعيد تصنيف هويته مذهبياً وعشائرياً ومناطقياً؛ دون أن يعني ذلك تحولاً نهائياً، إذ إن إعادة تصنيف الهوية مفتوح دوماً نحو كل الاتجاهات بتأثير الحراك السوسيوسياسي.

(3) يجدد الكاتب هنا تبنيّه لفرضية سابقة له بوجود تركيبة نفسية نمطية محددة بنائياً ووظيفياً لمجمل النخبة السياسية الحاكمة في العراق اليوم. للمزيد تُنظر مقالة سابقة للكاتب بعنوان "سيكولوجيا المنطقة الخضراء" منشورة في كتابه: *الأسلمة السياسية في العراق: رؤية نفسية*، دار المدى، بغداد، 2014م.

(4) جاء في التقرير السنوي لمؤسسة "ميرسر" Mercer لجودة مستويات المعيشة Quality of Living للأعوام 2010 و 2011 و 2012م على التتابع أن **بغداد** هي أسوأ مدن العالم في تدهور مستويات المعيشة، وعدم الاستقرار السياسي، وتدني مستويات الأمن، والقيود على الحرية الشخصية، والصحة، والنظافة، والكهرباء، ومياه الشرب، ومياه الصرف الصحي، والتلوث، والتخلص من النفايات، والتعليم، والزحام المروري، ودور السينما، والمسارح، والمطاعم، والرياضة، والسكن، وخدمات الصيانة، والمناخ. فقد احتلت الرقم (221) أي المرتبة الأخيرة بين هذه المدن في السنوات الثلاثة المذكورة. للمزيد يُنظر موقع "ميرسر" على شبكة الانترنت:

MERCER (2011). *Quality of Living Worldwide City Rankings: Mercer Survey*. Online:

<http://www.mercer.com/referencecontent.htm?idContent=1173105>